

لتمتق توبته وان كان في هذه الصورة يعطي من الزكاة في قال
 ع على مروي ويلزم الاستصحاب وان كان من زكاة اذ لا تفرق بين
 في جانب الخروج من القيمة هـ وهل من النسب النكاح فيلزم بالانكاح
 كذا اهل عمري الفزوم واستغده سقنا هـ بنو بزي لدي عيسى
 بنسبه كدرهم عنهما هـ له قال الشيخ سقن ونقل عن الغزالي ان
 استنكح الجد ولم ينج فغلبه اليه فان لم يقد فغلبه ان سئل الغزالي
 اليه من الزكاة او الصدقة طرأ به فان مات قبل الحج مات عاصيا ومثله
 في ع من على مروي الغزالي بالغنم نسبة الى نوازي بندي بقر صقن
 هـ له السيوطي ع ش وهو زواوي صبح الامام مسلم وصاحبها امام
 هـ بنو بزي واذا اذكر من ما رواه الحسن بن الفضل المذكور ان لم يبين
 منه اقرار بالماله فلو انهم ادعى الاعمار فحق فتلوي القفال لا يعقل
 قوله الا ان يعيم بيته بدها بماله الذي اقر بانه ماله بمسول اي
 المدعي اي لا يعقد كونه مفسدا بدليل قوله الا في ولا المكاتب للانكاح
 فان من الاعمار ان المكاتب لا يحجر عليه بالفلس للتعوم فنهذه المسألة
 من مبادي الدين شيئا عن بزي فان لم يعرف له مال كان لزمه المسألة
 ضمان او اطلاق حلفا فيصدق الا فلو ظهر عزيم احترم حلفا فانما
 وفي هذا يعيم حكم ما عت به البهوي انه لو حلف ان يوفي فالواجب
 في وقت كذا في الاعمار فيه فغلبه المفضل السابق في المنفسي
 فيصدق بيته ولا يثبت ان لم يعرف له مال ويعد ربيته صاحب الدين
 قال شيخنا وبغيبه هو قبل الوقت ونوزع فيه بانه فوفت الش
 باختباره قال بعض مسألتنا ولينقل ما المراد بالاعمار هنا هل هو
 كالمفلس فلا يثبت بما يترك له او المادعوه عن جنس الدين واذا
 ظن ان اليسار لا يكون بالعرض بل بالقرضة او بالذم في حلاله هل
 يصدق ويعدر فيه راجح وحرر ويجهل انه يصدق في كل ما
 استوعقه بانه يفي عليه واذا جبت الزوجة فلا تقعه اما لو
 الزوج وكذا اعلم الا ان جسته بحق فلا التقعه قاله اوزاعي
 اي لغير التقعة ترى وع ش لزمه بيته وهي رجلان لاجل امراتنا
 ولا جمل

ولا رجلا وبينه وتغيير بما ذكره في قوله والالزوم بيته لانه
 لما ان الزمة الدين معاملة وتغيرها بخلاف تعيين الاصل فانه قاصد
 على الاول وبعبارة الاصل فان لزم الدين في معاملة مال من اوقرت
 فغلبه البيته والا فله صدق بيته في الاتحج وشروط بيته اعساره
 الذي خرج بيته بغير ماله فلا يخرط بينهما فانه كما في عديم
 خبر باطنه في المختار خبر الامور علمه وبما به نظر والاسم الخبر بالذم وهو
 العلم بالشيء واختبرته احتمتم والعبارة بالكون منه هـ معلول
 هو انه بنحو اليمين اوضح من غيرها بنو بزي وأشار الى ان وصي اليمين
 ثلاثة اما الجواز والمعاملة او الموافقة في السفر ونحوه كما روي ذلك
 لا مير لمومن بن عمر رضي الله تعالى عنه حينما قال لمن روى الشاهد بين
 بما ذكرتها قال بالدين والسلاح قال هل انت جادها تعرف صاحبها
 وضاهها قال لا قال فهل عاملتها في السفر او ايضا اي الذهب والفضة قال لا
 قال فهل وافقتها في السفر الذي يعرف اي كيف عن اطلاق الرجل قال
 لا حمل قال فاهما فانك لا تعرفها عليك رايتها في الجامع يصلين قال
 على الحلال ثم قال لهما التمسان عن يعرفها هذه الصفة اي يجيب
 باطنه وقوله واليه بان لم يعرف القاض ان الشاهد الخ وقوله اعتماد قوله
 اي الشاهد وقوله انه اي اليهود وقوله به اي هذه الصفة فيصدق
 الفتي ولا يخفى عبارة شام وليقل الشاهد هو معهم ولا يخفى التوكيد
 لا يملك شيئا لانه يمتنع الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي رايات ما سبق
 معسولا عليك الاقوت يومهم ونواب بدنه واعتبره المفقدي احدا
 من كلام الاموي بانه قد يملك غير ذلك كمال عايف بمسافة العصر
 وهو معسول بدليل نفع الزوجة عليه واعطائه من الزكاة وتكون له
 موجب او على معسول او واحد وهو معسول لانه لا يملك
 الجور وان قوته يومه قد يمتنع عنده التمسك ويبار بدنه قد تزيد
 على ما يملك به فيصير موسر بذلك قال فالطريق انه يصدق ان معسول
 العيسل التوي عن وفرا من هذا الدين او معسولا مال له كما وقاسم
 من هذا الدين منه او ما في معنى ذلك فانما الدين بشون الاعمار عن

لا يشترط